

أمة أو في الثانية في حق الأمة لأن أسباب الزوجية
 فاقية بينهما ما عدى الوطى والرجعة تكون بالنية مع
 القول كرجعتها أو استكثها أو ما يقوم مقام القول
 كالوطى ومقدّماته وفي رجعية بالنية فقط لا لفظ
 ولو أنكر القول ووثق النية في رجعة ظاهر إلا ما حكاه
 والوطى دون النية ليس بجمعة لا ظاهرا ولا باطنا **فإن**
كانت المطلقة من غير كسوف لعرضها ومن قد يبيست
من الحيض ج أراد بها من ليس الحيض منها وليس لها من
 جاورتها منها الحسين والسبحان والسبحان ستم كما
 قال في غير هذا الوطى طبقا متى **شأؤنا المعامل**
 وظلمتها أصلي شأؤنا لو قدم قوله فإن كانت على قوله
 وله الرجعة الخ لكان النسب وترجع الحامل ما لم ينقطع
والمتدة بالشهرين وهي السخافة واليايسة
ترجع ما لم تنقضي العدة وعدة الأولى سنة والثانية
 ثلاث أشهر تستقبل بالبالهامة **والأول جمع** قرأ بعض
 القاف وهي ما وعليه الجمهور عندنا وعند الشافعي
هي الاضمار وعند أبي حنيفة هي الحيض سواء أوردته
 المتعمية على ما لكبة وسواء الله تعالى يقول ثلاثة
 تزويج وانهم يقولون نعمتكم يمين وبعض قوله لا

وهو والثانية ثلاثة اشهر ومثلها العضة
 التي تطلق النطق ولا فرق في الاعتناء
 بالشهرين في الرجعة الحرة والأمة
 كما لا يخفى إذ يوضع الحمل والحام
 يستره فان بالاولى العدة الحرة
 والى الثاني العدة الحرة والى الثالث
 العدة الحرة والى الرابع العدة الحرة
 والى الخامس العدة الحرة والى السادس
 العدة الحرة والى السابع العدة الحرة
 والى الثامن العدة الحرة والى التاسع
 العدة الحرة والى العاشر العدة الحرة
 والى الحادي عشر العدة الحرة والى الثاني عشر
 العدة الحرة والى الثالث عشر العدة الحرة
 والى الرابع عشر العدة الحرة والى الخامس عشر
 العدة الحرة والى السادس عشر العدة الحرة
 والى السابع عشر العدة الحرة والى الثامن عشر
 العدة الحرة والى التاسع عشر العدة الحرة
 والى العشرون العدة الحرة والى الحادي والعشرون
 العدة الحرة والى الثلاثين العدة الحرة

قد

قد يظلم ما في الخ الظاهر **حجاب** بمعنى من ذلته بأنه
 يجوز أن يطلق ذلك على من يشين ويعضل ذمها لأن الله
 تعالى قال الخ اسم معلوم ما في الخ وذمها على الشر
 ثم يرد في عشرة آيات **ويشهي** بمعنى وشهي يشهي كترهيم
ان يطلق الرجل زوجته وهي في الخ **فإن طلق الإبه**
 ما صح ان ابن عمر رضي الله عنه طلق امرأته وهي حائض
 فقال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال
 عليه الصلاة والسلام من طلق حائضا لم يجزها ما يجزها حتى
 تطهر وجاء مع الحيض ثم تطهر ثم انشأ بعد استسما
 وان شأ طلقها قبل ان يحبس فذلك العدة التي امر الله
 بها الشما قال ابن عمر حسبت على بتطهيرة **تسب**
 مثل الطلاق في الحيض الطلاق في الغفاس والخضبي في عملة
 منع الطلاق عما في قول ابن مسعود بن احد ما انه لا يطول
 العدة والآخر انه بعد **وان لم يراجعها** **الرجعة**
 وصحة الجوزان يامر به الحاكم بها فان ابن مسعود ما سجن
 فان ابن سجن فان ابن يزيد بالقرن فان ابن قزب
 بالفضل فان ابن ارجعها الحاكم عقبها عنه ويكون
 ذلك في بعضه من بعض في مجلس واحد ومما خبر
 اذا كان الطلاق رجعي الا بايتان وهو مفيد ايضا

والحامل الذي انقضت بالفرق نالها من نكاحها
 التي تطلق النطق ولا فرق في الاعتناء
 بالشهرين في الرجعة الحرة والأمة
 كما لا يخفى إذ يوضع الحمل والحام
 يستره فان بالاولى العدة الحرة
 والى الثاني العدة الحرة والى الثالث
 العدة الحرة والى الرابع العدة الحرة
 والى الخامس العدة الحرة والى السادس
 العدة الحرة والى السابع العدة الحرة
 والى الثامن العدة الحرة والى التاسع
 العدة الحرة والى العاشر العدة الحرة
 والى الحادي عشر العدة الحرة والى الثاني عشر
 العدة الحرة والى الثالث عشر العدة الحرة
 والى الرابع عشر العدة الحرة والى الخامس عشر
 العدة الحرة والى السادس عشر العدة الحرة
 والى السابع عشر العدة الحرة والى الثامن عشر
 العدة الحرة والى التاسع عشر العدة الحرة
 والى العشرون العدة الحرة والى الحادي والعشرون
 العدة الحرة والى الثلاثين العدة الحرة